تقرير إحصاء وصفي حول وضع عقوبة الإعدام خلال عام

2024

الطريق إلى المشنقة

(3)

الطريق إلى المشنقة 3

تقرير إحصاء وصفي حول وضع عقوبة الإعدام خلال عام

2024

إعداد

"حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر"

"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

فهرس

مقدمة	2
منهجية التقرير والتحديات البحثية	3
حصر وتحليل أحكام الإعدام خلال عام 2024	4
الوضع القانوني الأخير في الرصد	4
أحكام الإعدام وفقاً للنوع الاجتماعي	5
نوع الجريمة التي أدت إلى عقوبة الإعدام	5
الأسباب الموضوعية وراء الجرائم محل البحث وخاصة جريمة القتل العمد	7
أحكام الإعدام وفقاً للتصنيف الجغرافي	10
مقارنة أحكام الإعدام بين عامي 2023 و2024	12
خاتمة وتوصيات	14

مقدمة

في مطلع عام 2023، أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات تقريرها الرصدي "الطريق إلى المشنقة 1"، والذي هدف إلى تسليط الضوء على أحكام الإعدام في مصر، بدءًا من إصدارها في محكمة الجنايات وإحالة المتهمين إلى المفتي، مرورًا بمراحل التقاضي المختلفة، وصولًا إلى تنفيذ العقوبة. جاء هذا التقرير ليغطي الفترة من يناير حتى ديسمبر 2023، مقدمًا تحليلًا إحصائيًا ووثائقيًا حول تطورات هذه العقوبة .
وفي سياق اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في 10 أكتوبر 2024، صدر الإصدار الثاني من هذه السلسلة، حيث ركّز على رصد وتحليل حالات الإعدام خلال النصف الأول من عام 2024 . واليوم، يأتي الإصدار الثالث من "الطريق إلى المشنقة" ليكمل هذه السلسلة، موفرًا مقارنة إحصائية شاملة بين عامي 2023 و2024، ومسلطًا الضوء على التحديات المستمرة التي تواجه منظومة العدالة الجنائية، خاصة في ظل تسارع إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام في بعض الحالات. كما يواجه التقرير تحديًا جوهريًا يتمثل في غياب الشفافية الرسمية، إذ لا تصدر السلطات التنفيذية والقضائية في مصر أي بيانات رسمية شاملة حول عدد أحكام الإعدام أو حالات التنفيذ، مما يجعل عملية الرصد أكثر تعقيدًا.

ومع ذلك، يغطي هذا التقرير كافة مراحل عقوبة الإعدام، بداية من إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية وحتى تنفيذ الحكم أو نقضه، مع الأخذ في الاعتبار إدراج محاكم الاستئناف كدرجة تقاضٍ إضافية منذ يناير 2024، مما يمنح المتهمين فرصة جديدة للطعن قبل اللجوء إلى محكمة النقض.

رصد التقرير 509 حكمًا بالإعدام قد صدروا من سائر المحاكم الجنائية على مختلف اختصاصاتها القانونية، تتضمن 180 إحالة إلى فضيلة مفتي الجمهورية، بالإضافة إلى 281 حكم إعدام بدرجتيه الأولى والثانية، فضلاً عن 35 حكم صدروا تأييداً من محكمة النقض، وأخيرًا 13 حالة نفذت بحقهم أحكام الإعدام. تكشف هذه الأرقام عن تصاعد وتيرة أحكام الإعدام، وهو ما يستدعي إعادة النظر في آليات تطبيق العدالة، وربط العقوبة بمؤشرات اجتماعية وقانونية تعكس واقع الجريمة في مصر. كما يشير التقرير إلى أن القتل العمد بدافع الانتقام، سواء بسبب مشاجرات أو ثأر، كان السبب الأكثر شيوعًا لأحكام الإعدام، يليه الدافع المادي، وهو ما يعكس تغيرًا ملحوظًا مقارنة بالتقرير السابق.

وإذ تؤمن المفوضية المصرية للحقوق والحريات بأن العدالة هي الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي وحماية الحقوق والحريات، فإنها تعبر عن مخاوفها المتزايدة إزاء ارتفاع معدلات الإعدام، وتؤكد على ضرورة مراجعة هذه العقوبة بما ينسجم مع مفهوم أوسع وأشمل للعدالة الجنائية.

في الصفحات التالية، نستعرض بالتفصيل نتائج الرصد والتحليل التي توصل إليها فريق البحث، بهدف تقديم صورة واضحة عن واقع عقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2024.

المفوضية المصرية للحقوق والحريات، "الطريق إلى المشنقة".. "أوقفوا عقوبة الإعدام" تصدر تقريرها الرصدي حول حصر حالات الإعدام خلال 2023، متاح على:
https://ww-w.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d9%86%d9%82%d8%a9-%d8%a3%d9%88%d9%82%d9%81%d9%88%d8%/a7-%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9
https://ww-w.ec-rf.net/%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%b1%d9%8a%d9%82-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d9%86%d9%82%d8%a9-2-%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d/8%b1%d8%b5%d8%af%d9%8a-%d9%84%d9%80%d8%a3%d9%88%d9%82

منهجية التقرير والتحديات

تعتمد منهجية هذا التقرير، رصد وتحليل البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام في مصر خلال عام 2024 بدءاً من يناير وحتى ديسمبر من العام نفسه، وذلك في إطار جهود المفوضية لمناهضة عقوبة الإعدام باعتبارها أحد محاور عملها الرئيسية.

استند التقرير إلى ثلاثة مصادر رئيسية لجمع المعلومات: التغطية الإعلامية والصحفية للأخبار المتعلقة بأحكام الإعدام، سواء عند إحالة أوراق المتهمين إلى مفتي الجمهورية - وهو مؤشر قوي على احتمالية إصدار حكم بالإعدام - أو عند صدور الأحكام وتنفيذها.

كما تم متابعة جلسات محاكم الجنايات في أكثر من عشر محافظات، مع التركيز على قضايا القتل العمد نظرًا لكونها الجريمة الأكثر ارتباطًا بأحكام الإعدام. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الفريق البحثي على إجراء مقابلات مع محامين، وأهالي المتهمين، وصحفيين متخصصين في تغطية القضايا الجنائية، مما وفر سياقًا أوسع لفهم مسار القضايا المطروحة.

هذه المصادر الثلاثة عنت بتغطية عدة جوانب في ملف عقوبة الإعدام، وهي أحكام الإعدام الصادرة من محاكم الجنايات على اختلاف تشكيلاتها واختصاصاتها القانونية، ومحاكم الاستئناف التي جرى تطبيقها بداية من العام 2024 لتصبح جرائم الجنايات على درجتين مثلما نص الدستور المصري منذ 10 أعوام، وأيضًا أحكام الإعدام الباتة والتي أيدتها محكمة النقض المصرية، وأحكام الإعدات التي تم تنفيذها خلال عام 2024.

نُفذت عملية تدقيق البيانات من خلال آليات متعددة لضمان الدقة والموثوقية، حيث تم التحقق من صحة الأخبار الصحفية عبر مقارنتها بمصادر متعددة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد. كما تم الرجوع إلى الأرشيف الإلكتروني لأكثر من عشر صحف مصرية لمتابعة التغطية الإعلامية، والحصول على نسخ إلكترونية للأحكام القضائية من المنصات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، جرى التواصل مع المحامين وأهالي المتهمين والصحفيين للحصول على معلومات محدثة حول القضايا.

واجه الفريق البحثي عدة تحديات، أبرزها غياب الإحصاءات الرسمية، حيث لا تصدر الجهات القضائية أو التنفيذية في مصر بيانات دقيقة حول أحكام الإعدام أو أعداد المنفذ فيهم للعقوبة، مما تطلب اعتماد وسائل استقصائية بديلة.

كما شكل نقص التفاصيل في التغطية الصحفية عائقًا إضافيًا، حيث لا تتضمن العديد من الأخبار أرقام القضايا أو الأسماء الكاملة للمتهمين، مما صعّب التحقق من بعض القضايا. وُجد أيضًا خلط إعلامي بين مراحل التقاضي، حيث تضمنت بعض الأخبار معلومات غير دقيقة تخلط بين إحالة المتهمين إلى المفتي وإصدار حكم الإعدام، مما تطلب تدقيقًا إضافيًا. كما لوحظ أن بعض المحافظات تشهد تغطية صحفية محدودة للقضايا الجنائية، مما يجعل الوصول إلى بيانات دقيقة أكثر صعوبة. في بعض الأحيان، اكتشف الفريق البحثي أخبارًا مفبركة أو مُعاد نشرها دون تحديث، مما فرض تحديًا إضافيًا في التحقق من صحتها.

لمعالجة هذه التحديات، اعتمد الفريق البحثي على التأكد من تداول الخبر في أكثر من مصدر صحفي موثوق، واستبعاد الإحالات إلى المفتي التي لم يُعثر على تأكيد لاحق بأنها تحولت إلى حكم إعدام، والتركيز على البيانات المدققة من المحامين وأهالي المتهمين عند غياب المصادر الرسمية.

ترى المفوضية المصرية للحقوق والحريات بأن الأرقام الواردة في هذا التقرير تمثل جزءًا من الواقع، لكنها قد تكون أقل من العدد الفعلي لأحكام الإعدام الصادرة والمنفذة، نظرًا لعدم توفر إحصاءات رسمية. ورغم التحديات، فقد التزم الفريق بأقصى درجات الدقة والتحقق الممكنة لضمان موثوقية البيانات الواردة في هذا التقرير.

حصر وتحليل أحكام الإعدام في الفترة الزمنية من يناير2024 إلى نهاية ديسمبر2024

الوضع القانوني الأخير في الرصد

خلال الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير رصد الفريق البحثي إصدار 509 حكمًا بالإعدام، شملت كافة المراحل القانونية، بدءاً من إحالة الأوراق إلى المفتي، مروراً بإصدار الأحكام الإبتدائية، أو تأييدها أو تخفيف العقوبة.

يوضح الجدول التالي عدد المتهمين وفقًا للوضع القانوني الحالي الذي توقف عنده الرصد، مع إدراج خانات تتعلق بأحكام إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية، بالإضافة إلى أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم الاستئناف تحت تصنيف حكم إعدام ثان درجة.

الوضع القانوني الحالي	إجمالي العدد
حكم إعدام (أول درجة)	273
إحالة للمفتي (أول درجة)	177
تأييد حكم إعدام نقض	35
حكم إعدام (ثان درجة)	8
إحالة للمفتي (ثان درجة)	9
تنفيذ حكم إعدام	13
الإجمالي	509

يشير الجدول السابق إلى الوضع القانوني الحالي الذي توقف عنده الرصد، وربما كان أحد التحديات التي واجهها الفريق، هو توقف الرصد عند الكثير من قرارات إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية 177 حالة إحالة أول درجة، و3 حالات إحالة درجة ثانية ورغم أن قرار الإحالة إلى المفتي هو قرار انتقالي بين إقرار العقوبة أو تخفيفها، إلا أن غياب الشفافية وإتاحة المعلومات الكافية، حال دون تحديد مصير العديد من القضايا بشكل دقيق. لذلك، اكتفى الفريق برصد هذا القرار، مع الأخذ في الاعتبار أن تخفيف الحكم بعد الإحالة إلى المفتي يظل احتمالًا نادرًا.

وبناءً على ذلك، يشير تصنيف "إحالة إلى المفتي" إلى الحالات التي توقف الرصد عندها دون توفر معلومات حول الحكم النهائي، سواء تم تأكيد الإعدام أو تخفيفه في الجلسة التالية. أما تصنيف "حكم إعدام (أول درجة)" فيشير إلى الأحكام الصادرة عن محكمة الجنايات بعد ورود رأي المفتي، في حين أن "حكم إعدام (ثاني درجة)" و"إحالة إلى المفتي (ثاني درجة)" يتعلقان بالقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف، التي تم تفعيلها كدرجة تقاضٍ إضافية اعتبارًا من عام 2024.

كما يتضمن الجدول القرارات المؤيدة من محكمة النقض، حيث يكون المتهم قد استنفد حقه في الطعن وأيدت المحكمة الحكم الصادر بحقه. وأخيرًا، يشمل الجدول حالات تنفيذ عقوبة الإعدام، وفقًا لما أعلنته إدارة السجون عن تنفيذ الأحكام بحق المدانين\ات.

- أحكام الإعدام وفقاً للنوع الاجتماعي

وفقًا لنوع المتهمين الاجتماعي، شكّل الذكور النسبة الأعلى في جميع مراحل إصدار أحكام الإعدام. كما يُظهر الشكل التالي، بلغ إجمالي عدد المتهمين الذكور 460 من أصل 509، في حين لم يتجاوز عدد الإناث 49 متهمة. ويُلاحظ ارتفاع نسبة الإناث مقارنة بعام 2023، حيث بلغت حينها 8٪، بينما ارتفعت في عام 2024 إلى 10٪، كما يوضحه الشكل التالي.

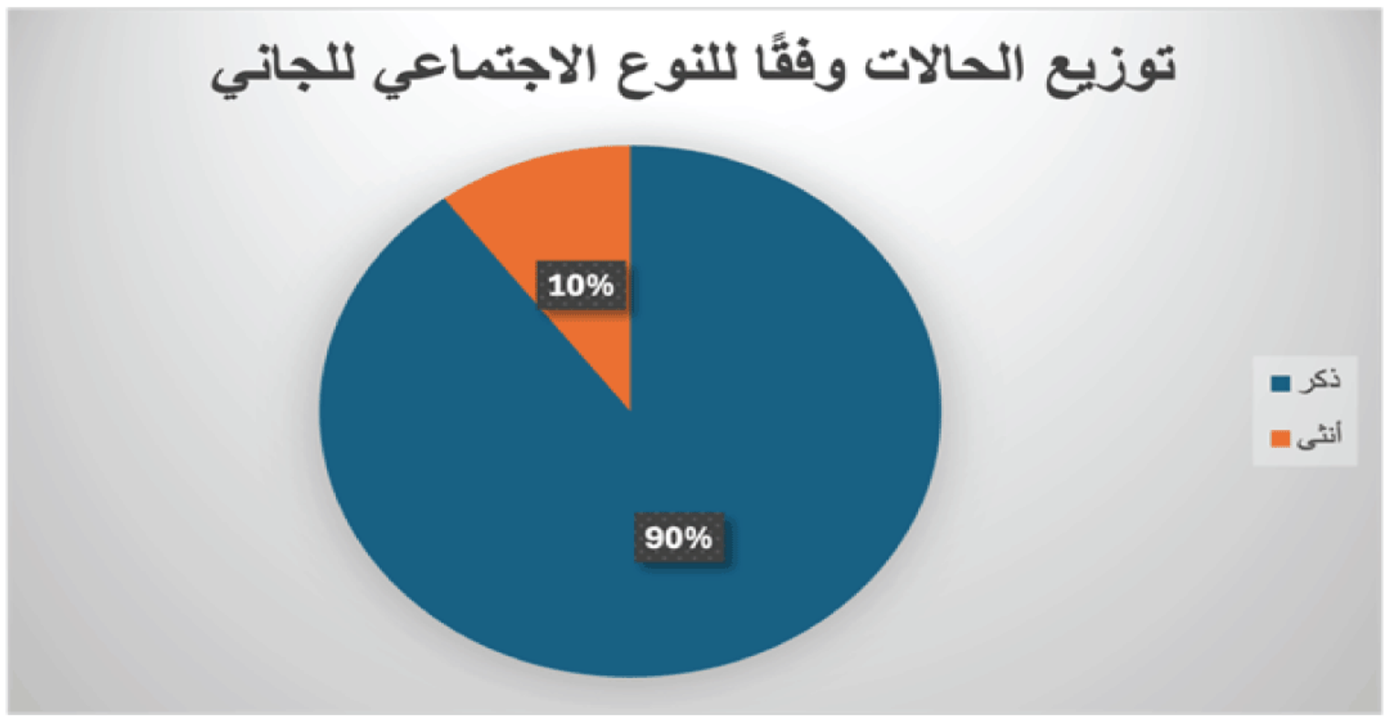

الوضع القانوني الحالي	ذكر	أنثى	إجمالي العدد
حكم إعدام (أول درجة)	247	26	273
إحالة للمفتي (أول درجة)	160	17	177
تأييد حكم إعدام	33	2	35
حكم إعدام (ثان درجة)	7	1	8
إحالة للمفتي (ثان درجة)	2	1	3
تنفيذ حكم إعدام	11	2	13
الإجمالي	460	49	509

- نوع الجريمة التي أدت إلي عقوبة الإعدام

رصد الفريق البحثي أربعة أنواع رئيسية من الجرائم التي أدين المتهمون على أساسها وصدر بحقهم حكم الإعدام وهي:

- القتل العمد:جريمة يتوفر فيها لدى الجاني قصد مُباشر لإزهاق روح الضحية بتخطيط وتدبير مسبق. قد يرتبط القتل العمد بظروف مشددة مثل السرقة، الخطف، أو الاغتصاب، كما قد يقع دون أي عوامل مشددة.
- الاعتداء الجنسي: تشمل الجرائم التي تتعلق بالإعتداء الجنسي بمختلف أشكاله بغض النظر عن النوع الاجتماعي للضحية. في بعض الحالات، تكون هذه الجرائم الدافع الرئيسي وراء ارتكاب جريمة القتل العمد.
- الإتجار بالمخدرات: المقصود بها الجرائم التي تتعلق بتهريب المخدرات وجلبها من الخارج والإتجار بها وزراعتها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.
- جرائم الإرهاب: المقصود بها الوقائع التي تنظر قضائياً من خلال دوائر الإرهاب بمحاكم الجنايات.

الوضع القانوني الحالي	قتل	التعدي الجنسي على قاصر	إرهاب	اتجار مخدرات	إجمالي العدد
حكم إعدام (أول درجة)	229	11	31	2	273
إحالة للمفتي (أول درجة)	177	6	0	0	177
تأييد حكم إعدام	21	1	13	0	35
حكم فإعدام (ثان درجة)	7	1	0	0	8
إحالة للمفتي (ثان درجة)	3	0	0	0	3
تنفيذ حكم إعدام	13	0	0	0	13
الإجمالي	444	19	44	2	509

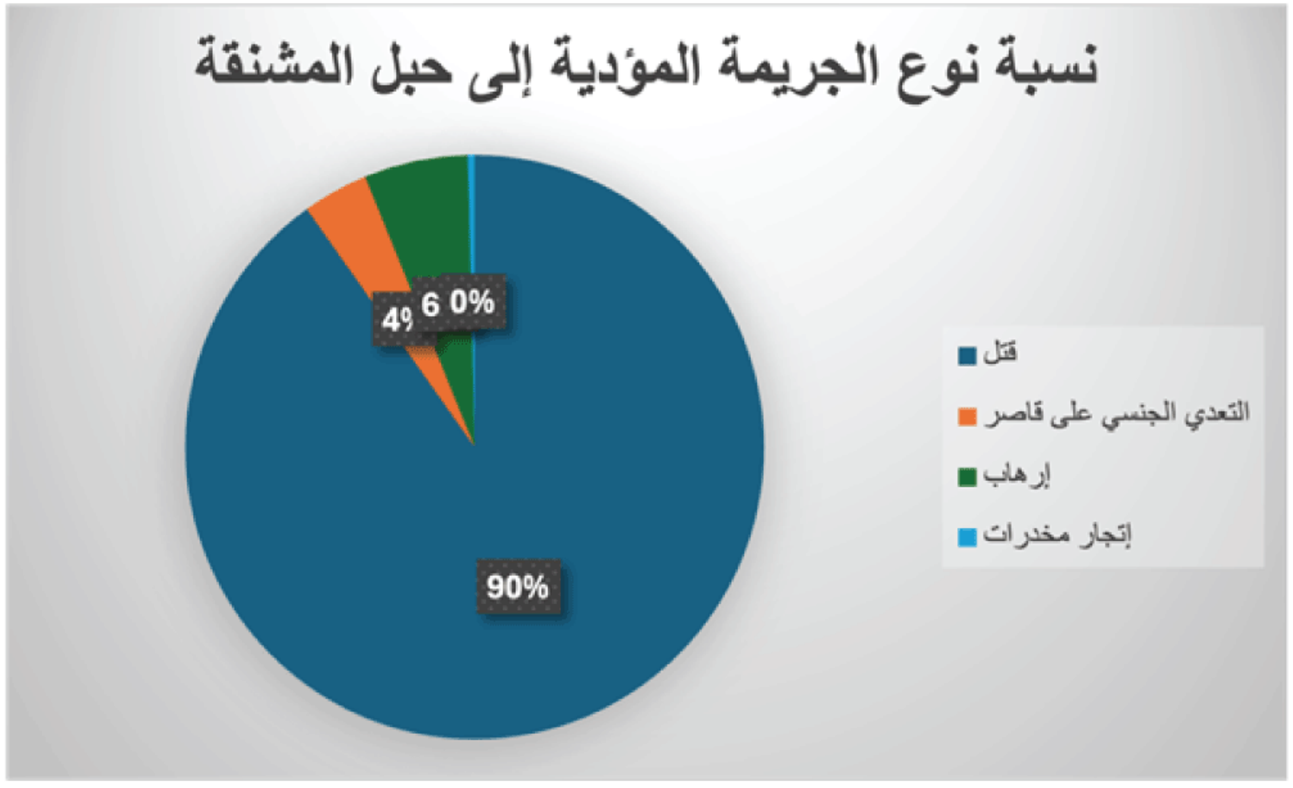

وفقًا للشكل والجدول السابقين، حصلت جرائم القتل العمد على نصيب الأسد من أحكام الإعدام بنسبة تصل إلى 90٪ بينما بلغت نسبة الأحكام بناء على الإعتداء الجنسي 4٪، والجرائم الإرهابية 6٪ ما دفع الفريق البحثي إلى تحليل أكثر دقة لأسباب الجرائم، خاصة جريمة القتل العمد، إذ ينطلق الفريق من الرابط بين الجريمة العنيفة، والأوضاع الإجتماعية، فإذا جرى فهم أسباب الجريمة بشكل اجتماعي دقيق، قد يتم حل المشكلة من جذورها، وبالتالي يتم تقليل نسبة جرائم القتل والمساهمة في تخفيض أحكام الإعدام، فضلًا عن الاستغناء عنها كعقوبة بغرض فرض السيطرة المجتمعية والإنتقام لا الردع.

- الأسباب الموضوعية وراء الجرائم محل البحث وخاصة جريمة القتل العمد

قام الفريق البحثي بتحليل الأخبار التي سعت إلى تغطية قرارات الإحالة إلى مفتي الجمهورية، أو قرار المحكمة بالإعدام- وذلك للوصول إلى باقة من الأسباب الموضوعية وراء الجرائم، خاصة جريمة القتل، وفي الوقت الذي نؤكد فيه أن وجود سبب للجريمة لا يعني تبريرها بأي شكل من الأشكال، بل يجعلنا ننطلق إلى نصرة ذوي المجني عليه والمجتمع بفهم الدوافع لمنع الجريمة من الحدوث، والوصول إلى عقوبة أكثر فعالية من الإعدام، وهو الإطار النظري الأكثر صلابة الذي تنطلق منه المفوضية المصرية، إذ نؤمن أن عقوبة الإعدام لا توفر نظامًا عادلًا فضلًا عن فرض الأمان بإستخدامها.

وفيما يلي الأسباب التي توصل إليها الفريق كما هي موضحة في الجدول التالي:

السبب	قتل عمد	التعدي الجنسي على قاصر	إرهاب	اتجار مخدرات	إجمالي العدد
استعراض القوة	6	0	0	0	6
الأسباب الانتقامية	136	0	0	0	136
الأسباب العائلية	44	0	0	0	44
الأسباب المادية	109	0	0	0	109
الجريمة المنظمة	4	0	0	2	6
الأسباب السياسية	2	0	44	0	46
الأسباب العاطفية	16	0	0	0	16
الخوف من الفضيحة	5	0	0	0	5
أخرى	122	19	1	0	141
الإجمالي	444	19	44	2	509

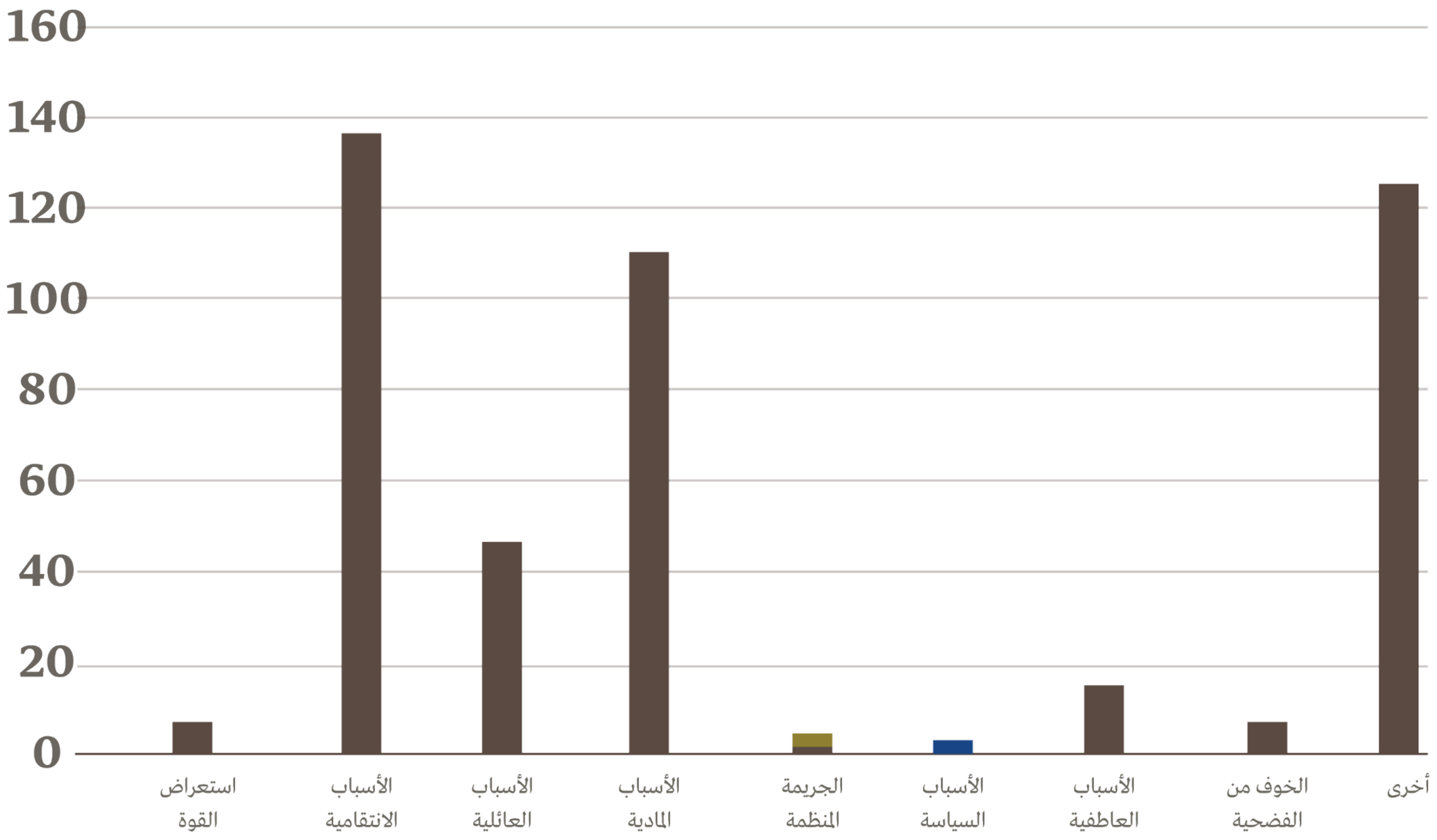

وقد تم الإشارة إلى هذه الأسباب وفقًا للآتي:

• استعراض القوة: في حالة إشارة الخبر إلى العنف الذي يمارسه المتهم دون سبب واضح ضد المجني عليه، وذلك كأحد مظاهر فرض السلطة، أو تصريحه بعبارة استعراض القوة وتوافر الشروط السابقة في الخبر.

• الخوف من الفضيحة: في حالة إشارة الخبر إلى أن الجريمة وقعت بعد اكتشاف المجني عليه جريمة أخرى سبق أن فعلها المتهم سواء كانت انتهاك عرفي أو قانوني، وذلك قد يعني أن الجريمة شرطية بحالة الاكتشاف أو الفضح.

• الأسباب الانتقامية: ما لم يشر الخبر إلى الخوف من الفضيحة أو إخفاء أمر سبق فعله، يشير هذ السبب أن الجريمة كانت رد فعل مسبب من المتهم ضد المجني عليه، وهو ما يعني أن هناك ما يشير إلى معرفة سابقة بين الجاني والمجني عليه.

• الأسباب السياسية: وهي الجرائم التي يُحاكم المتهمون فيها على جرائم ذات طابع سياسي، سواء التي تم ممارسة العنف فيها، او لا، والفرق بين الانتقام والأسباب السياسية هي المعرفة الشخصية بين الجاني والمجني عليه، وربما طبيعة عمل ومهنة المجني عليه، وقد جرى ضم القضايا التي تندرج تحتب بند الإرهاب في هذا الجزء.

• الأسباب العاطفية: وهي الجرائم التي تقع بين أطراف على علاقة غرامية، مثل جرائم قتل العاشق أو العشيقة، أو قتل زوج او زوجة احد الطرفين بسبب هذه العلاقة.

• الأسباب العائلية: وهي تشمل الجرائم التي تربط بين الجاني والمجني عليه علاقة عائلية دون الوقوع في دائرة الأسابب العاطفية وكان سبب الجريمة يتصل بشكل كبير بالعائلة دون المشاكل المادية المباشرة.

• الأسباب المادية: تشير إلى جميع الجرائم التي وقعت بسبب خلافات مادية، أو رغبة الجاني في الحصول على ممتلكات أو مال المجني عليه.

• الجريمة المنظمة: تشير إلى جرائم الإتجار في المخدارات، إذ تعتمد هذه الجرائم على تنظيم اكبر من أفراد، سواء كان المتهمين في القضية أفراد قليلة أو انها تكشف عن التنظيم الأكبر.

• أخرى: تشير إلى الجرائم التي لم يُشر فيها إلى أسباب، أو يستطاع استنتاج السبب، بالإضافة إلى الاعتداء الجنسي الذي يحتاج إلى دراسة أوسع للدوافع لا يتسنى لهذا البحث تغطيتها.

يشير الشكل البياني السابق إلى أن الأسباب الانتقامية جاءت وراء غالبية جرائم القتل بنصيب 136 حالة ثم الأسباب المادية بنصيب 109 حالة وذلك في حالة استبعاد الجرائم التي لم يتم التوصل إلى أسبابها، وتشمل هذه الجرائم جرائم التعدي الجنسي على القاصرين إذ لا يمكن حصر هذه الجرائم تحت إطار واحد، كما أن دراسة السبب وراء هذه التعديات تحتاج إلى عمل بحثي أكثر دقة. ويُخرج البحث عن موضوعه.

وعلى عكس التقرير الرصدي لعام 2023 والذي شكلت فيه الأسباب الماديةالنوع الأكثر تحفزيًاعلى القتل، أو اتخذها الجناة كذلك، نجد أن عام 2024 محل الرصد والبحث، كانت الأسباب الانتقامية هي صاحبة النصيب.

لا يعني ذلك اختفاء دائرة التأزم التي أشرنا إليها فيالتقرير السابقة، أو انتهائها، وإنما يؤكد القاعدة أن الأسباب التي تظهر وراء الجرائم شديدة الخطورة متأثرة بدرجة كبيرة بالأسباب الاجتماعية، وتؤكد أن أزمة غياب سلطة القضاء، او ثقافة المحكمة بين الناس، ولجوئهم إلى الانتقام بشخصهم، يؤجج من دائرة العنف التي يكون فيها القتل وأحكام الإعدام ظاهرة تستحق البحث العميق، والوقتالمركز والإرادة السياسية والبحثية لبحث سبل أفضل للعدالة. وفي الوقت الذي نؤمن ونقر فيه بأن الجريمة غير مبررة، نود أن نعرب عن إيماننا بضرورة الربط بين الأسباب الاجتماعية، والقضايا الجنائية.

أما عن التوزيع الجغرافي وفقًا لنوع الواقعة، يوضح الجدول التالي نوع الواقعة حسب توزيع المحافظات

أسيوط	60
سوهاج	38
السويس	1
الشرقية	32
القليوبية	83
الإسكندرية	28
القاهرة	71
بورسعيد	8
المنيا	29
الغربية	12
الجيزة	39
كفر الشيخ	11
الفيوم	12
الدقهلية	20
البحيرة	12
المنوفية	9
الإسماعيلية	3
البحر الأحمر	2
قنا	33
أسوان	1
الأقصر	5
الإجمالي	509

أرقام الحصر وفقًا للتوزيع الجغرافي لمحافظة الواقعة

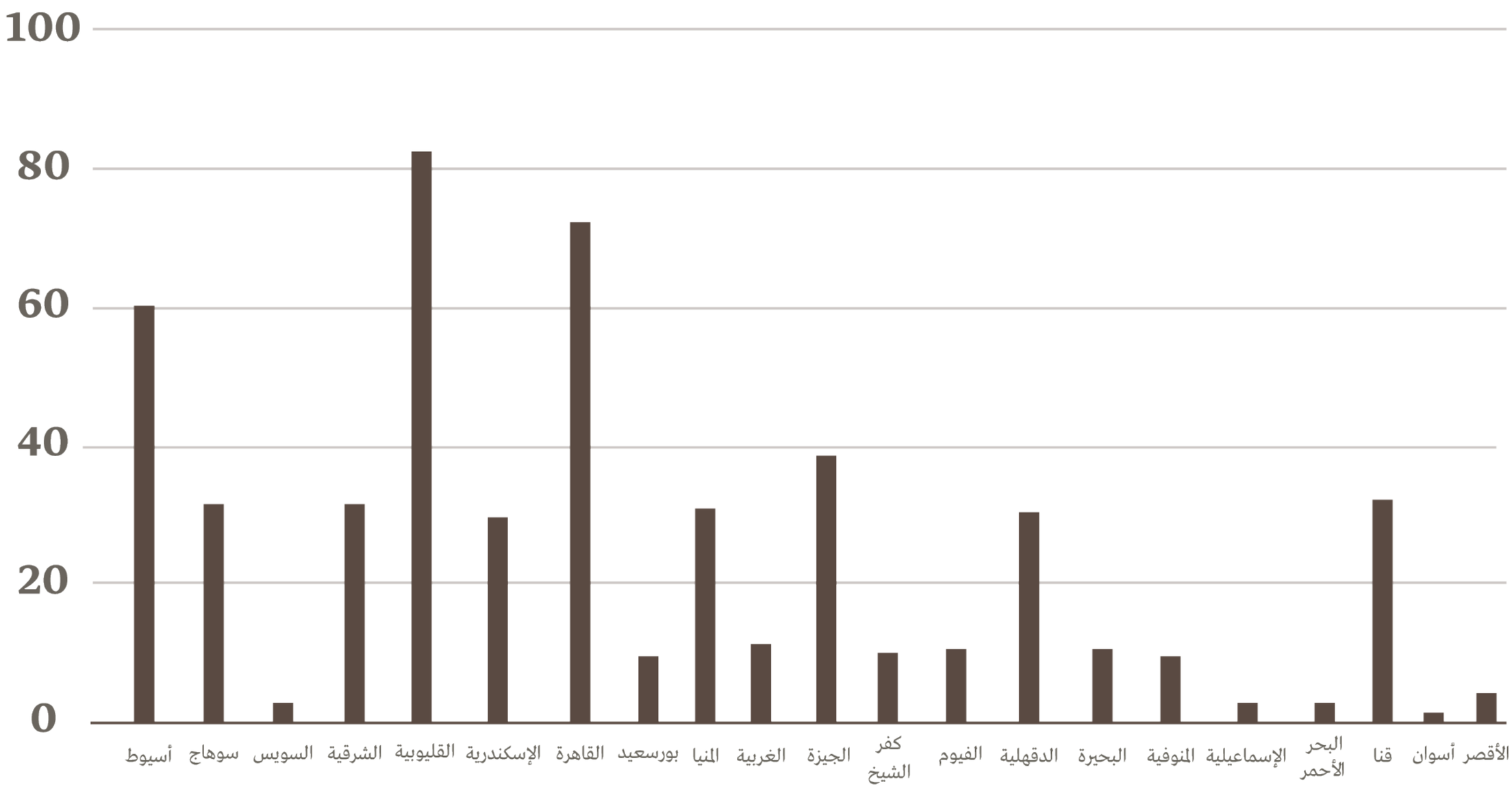

نلاحظ أن محافظة القليوبية كان لها النصيب الأكبر من أحكام الإعدام بإختلاف درجاتها، تأتي في المركز الثاني محافظة القاهرة ثم أسيوط، ولا يؤكد ذلك بالضرورة أن عدد الأحكام بهذه النسب دقيقة ومطابقة للواقع، بل ربما يشير إلى أن تلك المحافظات لها النصيب الأكبر من التغطية الإعلامية التي تركز على الجرائم ومتابعة المحاكم، وهو تحدي أشرنا إليه سابقاً ضمن تحديات الرصد والتوثيق التي واجهها فريق البحث والتي تشير إلى غياب البيانات والمعلومات الرسمية من السلطات المصرية والتغطية المناسبة لعقوبة الإعدام، قد يتم الاعتماد عليه في بناء منظومة أكثر عدالة ورحابة لكلا الطرفين المجني عليه وذويه، والجاني وذويه، منظومة تستطيع القضاء على الجريمة من جذورها بفهم ودراسة الأسباب والعمل على حلها.

أحكام الإعدام ما بين عامين 2023 و 2024

خلال عامي 2023 و2024 جرى حصر وتوثيق 972 حكم يتعلق بالإعدام باختلاف مراحله، وذلك وضعًا نهائيًا لحالة التقاضي، ويشير الجدول التالي إلى مقارنة بين العامين نظرًا إلى الوضع الحالي للتقاضي والذي انتهت إليه حالة الرصد، ونجد ظهور درجة الاستئناف في عام 2024 وذلك تفعيلًا لقانون استئناف الجنايات، ولكن نلاحظ أيضًا توسعًا وزيادة في العدد الإجمالي قدره 55 حالة بتنوع درجاتها، وتوسعًا في التنفيذ بزيادة 5 حالات عن الرصد الأخير لعام 2023، وكذلك في حالات تأييد الأحكام من محكمة النقض بزيادة بلغت 10 حالات.

	2023	2024
حكم إعدام (أول درجة)	297	273
إحالة للمفتي (أول درجة)	124	177
تأييد حكم إعدام	25	35
حكم إعدام (ثان درجة)	0	8
إحالة للمفتي (ثان درجة)	0	3
تنفيذ حكم إعدام	8	13
الإجمالي	454	509

مقارنة حول الوضع القانوني الحالي للقضايا بين عامي 2023 و2024

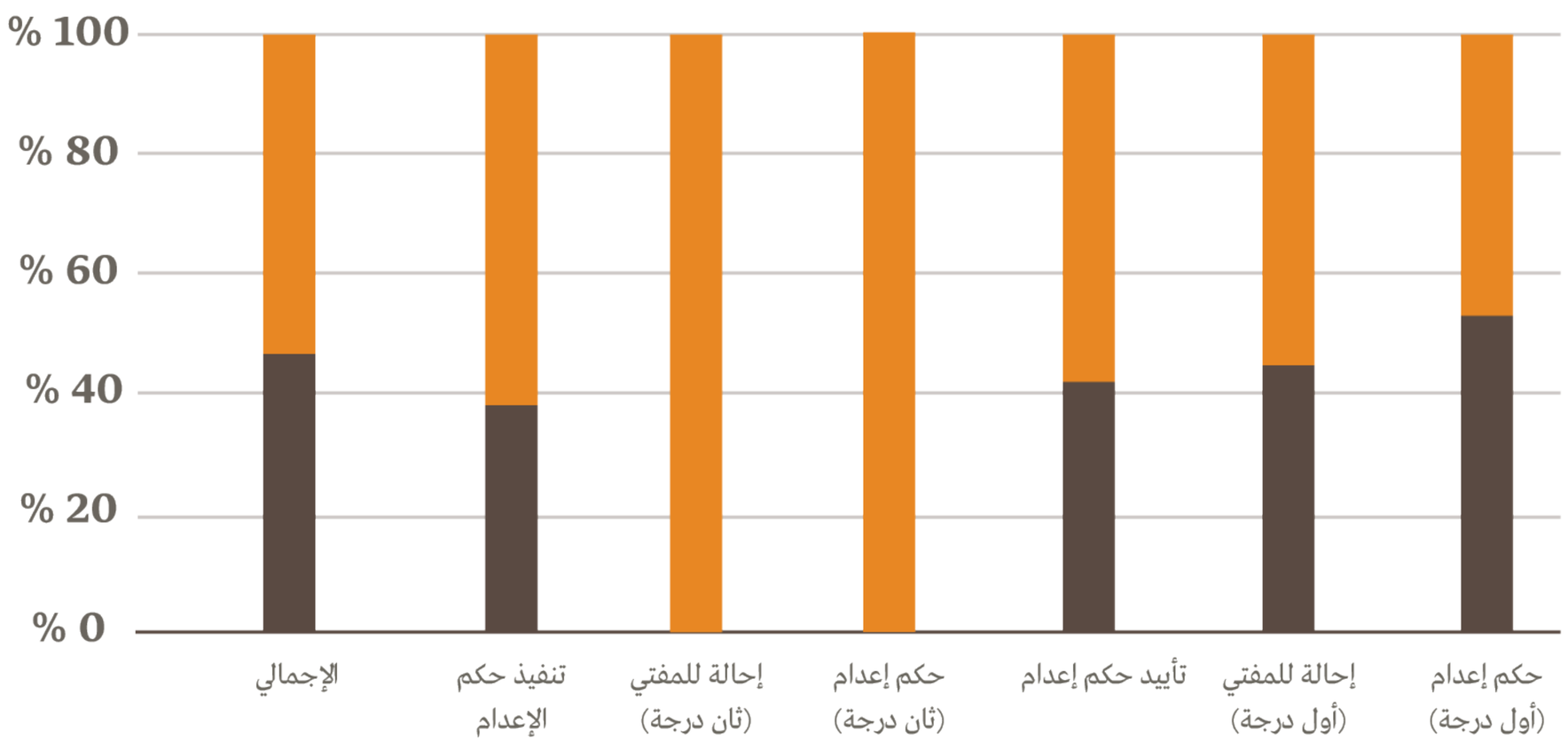

أما عن أسباب الجرائم فرغم تراجع الأسباب في عام 2024 عن أسباب العام الذي يسبقه في أغلب عناصر المقارنة، وذلك في استعراض القوة، والأسباب العائلية، والأسباب المادية، والجريمة المنظمة، والأسباب العاطفية، ولكنها شهدت زيادة طفيفة في الخوف من الفضيحة، ومتوسطة في الأسباب السياسية، وتغير كبير في الأسباب الانتقامية، ولكنها أيضًا أشارت إلى الأسباب الأخرى والتي يغلب عليها عدم وضوح السبب وراء الجريمة.

أسباب الجرائم المؤدية إلى حبل المشنقة

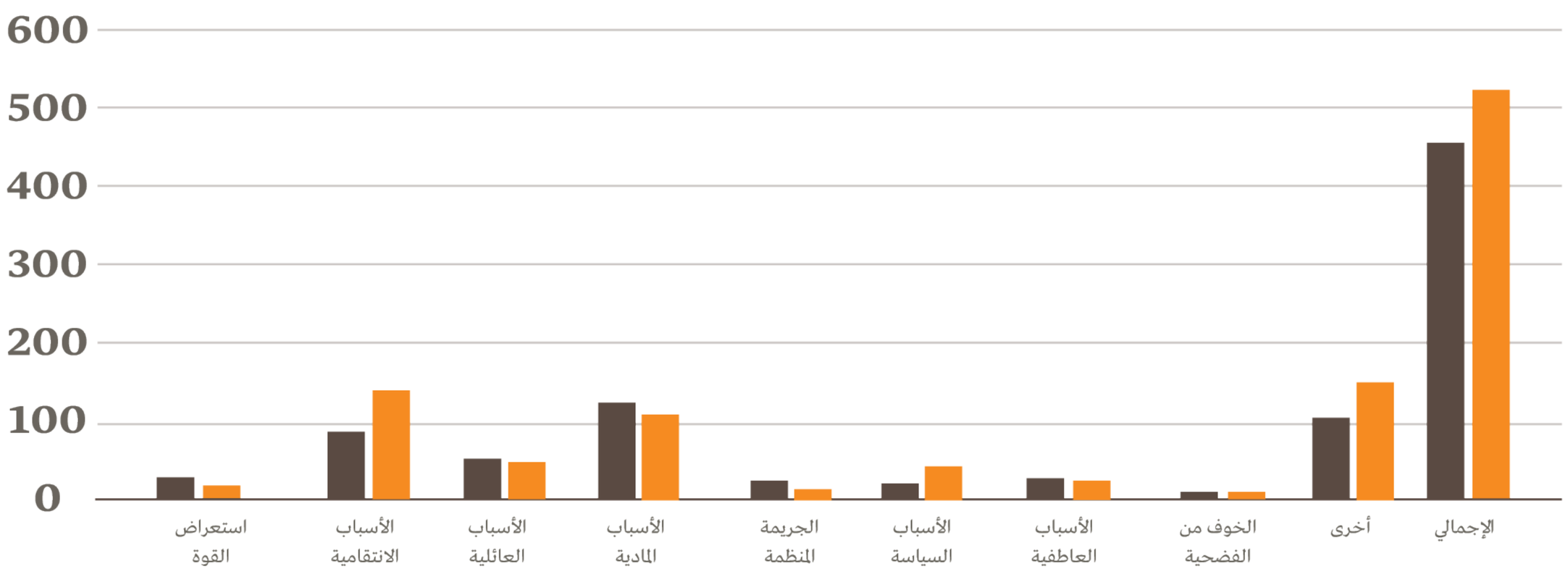

ختام وتوصيات

سعى هذا التقرير الإحصائي الوصفي إلى استكمال وختام سلسلة "الطريق إلى المشنقة" من خلال رصد وتحليل حالات أحكام الإعدام وما يحيط بها من إحالات إلى فضيلة المفتي في الدرجتين الأولى والثانية من محاكم الجنايات، بالإضافة إلى الأحكام المؤيدة من محكمة النقض، وتنفيذ العقوبة بحق المدانين. كما تم التركيز على الربط بين العوامل الاجتماعية وأحكام الإعدام، بالتوازي مع توثيق الأحكام بمختلف درجاتها.

وفي ظل استمرار ارتفاع معدلات أحكام الإعدام، نؤكد على ضرورة التعامل بحذر مع توسع استخدام هذه العقوبة، لا سيما في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تواجه فئات واسعة من المجتمع. فبينما أظهر التقرير الحالي أن الأسباب الانتقامية هي الدافع الأكبر وراء أحكام الإعدام، مقارنة بالتقرير السابق الذي أشارت بياناته إلى الأسباب المادية كعامل رئيسي، فإن هذه التحولات تمثل مؤشرات خطيرة تستدعي دراسة أعمق من منظور اجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن عقوبة الإعدام، إلى جانب كونها تنتهك الحق في الحياة، لا تحقق بالضرورة الغاية الردعية المرجوة، مما يستوجب إعادة النظر في فاعليتها كأداة للعدالة الجنائية.

التوصيات العامة لـ " حملة أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر "

طوال السنوات الماضية، دأبت حملة "أوقفوا عقوبة الإعدام في مصر"، الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات، على المطالبة بضرورة التزام السلطات المصرية بتعهداتها الدولية، وخفض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام، والتي تصل في القانون المصري إلى ما يقارب 50 جريمة.

تسعى الحملة إلى لفت أنظار المجتمع القانوني المصري، من محامين وقضاة ومشرعين، إلى المخاطر التي ينطوي عليها استمرار التوسع في تطبيق هذه العقوبة التي لا رجعة فيها، وما تسببه من تصاعد النزعة الانتقامية في المجتمع. وفي هذا الإطار، تتبنى الحملة التوصيات التالية:

• استبدال عقوبة الإعدام، متى وردت في أي قانون جزائي، بعقوبة السجن مدى الحياة دون إمكانية العفو المشروط، في جرائم معينة يُحددها القانون.

• تقليص عدد الجرائم التي يُعاقب عليها القانون المصري بالإعدام، والتي يصل عددها لأكثر من 50 جريمة. وحصر تطبيق العقوبة في نطاق الجرائم الأشد خطورة.

• استحداث نص تشريعي يسمح بتخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة، دون فرصة للعفو المشروط، في حالات اتفاق الجاني وأهلية المجني عليه على تعويض مادي يؤدي إلى تنازل أولياء الدم عن الحق المدني، مع استثناء الجرائم المصنفة كجرائم حرب أو إبادة جماعية. وقد تم تناول هذه التوصية نظريًا في تقرير "الشريعة الإسلامية وعقوبة الإعدام"، الصادر ضمن فعاليات اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام لعام 2023. يمكن الاطلاع على التقرير عبر موقع المفوضية المصرية .

• التزام الحكومة المصرية بتطبيق المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المصادق عليه، والعمل على الحد من تنفيذ عقوبة الإعدام، وصولًا إلى إلغائها.

• التوقيع على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بشكل تدريجي.

https://www.ec-rf.net/%d8%a3%d9%88%d9%82%d9%81%d9%88%d8%a7-%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%aa%d8%b5%d8%af%d8%b1-%d9%88%d8%b1%d9%82%d8%a9/?fbclid=IwY2xjawJNWeMBHXD7-qtb3FzCHvoDyYfvFgkhZVCdl